سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه بورما ١٩٤٨-١٩٦١

م.د احمد حاشوش عليوي الحجامي
كلية التربية الاساسية/جامعة سومر

الملخص:

يعد موضوع "سياسة الولايات الامريكية تجاه بورما ١٩٤٨-١٩٦١" ذات اهمية كبيرة، ولا يخفى على أحد أن دراسة السياسة الامريكية تجاه دول منطقة جنوب شرق أسيا بشكل عام وبورما بشكل خاص من المواضيع المهمة التي تستحق الاهتمام من لدن الباحثين لأنها من الدراسات النادرة التي تجمع بين التوجهات الامريكية والتطورات في بورما.

وقد سارت السياسة الامريكية في خطى أوسع للتقارب مع بورما لاسيما بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ تدفعها نحو ذلك مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية، بغية جرها الى جانبها وضمها الى المعسكر الغربي، إلا أن بورما تمسكت بسياسة الحياد وعدم انخراطها في التكتلات الدولية طوال مدة البحث، وعلى الرغم من المصالح المتقاربة بين البلدين إلا أن الوضع لن يستمر طويلاً، إذ اثرت ازمة الكومنتانج بشكل واضح على العلاقة بين الطرفين ودفع حكومة رانغون الى الغاء برنامج المساعدات الامريكية والتوجه نحو المعسكر الشرقي، الامر الذي اثار مخاوف الولايات المتحدة ووضع حد ونهاية لقوات الكومنتانج في بورما عام ١٩٦١.

الكلمات المفتاحية: السياسة، الولايات المتحدة الامريكية، بورما، المعسكر الغربي، المعسكر الشرقي، الحرب الباردة، الكومنتانج، الرز.

the Policy of the United States of America Towards Burma 1948-1961

Abstract:

The Burma of the most important Southeast Asian countries and is strategically located multi-economic and resources, so it sought United States after World War II to promote the military, political and economic influence in Burma and to find a foothold and a safe place her in that important region and an attempt to prevent the Soviet Union from imposing dominant influence, especially after weak US allies (British and the French government), and the success of the Soviet Union in strengthening its presence in some of the countries in the region and extending good relations and the signing of several agreements with the Burmese government.

For its part, the Burmese government has taken a policy of neutrality and tried to achieve a balance between the west and east and closer to the camps of both camps in order to develop and improve the political, economic and military conditions, and the export of rice, the main product of the Field, especially after World War II. As a result, sticking to the policy of neutrality lasted for the duration of search**.**

المقدمة:

تُعدّ بورما من اهم دول جنوب شرق آسيا، وتتميز بموقعها الاستراتيجي المهم (الذي يربط المحيط الهندي وجنوب شرق اسيا وجمهورية الصين الشعبية) وبمواردها الاقتصادية المتعددة ، التي جعلتها محط أنظار الدول الغربية منذ أمدٍ بعيد، لاسيما الحكومة البريطانية التي امتد نفوذها اليها منذ عام ١٨٢٤ ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وما ادت اليه من تحولات مهمة وتطورات سياسية كبيرة نتيجة واقعية من نتائج تلك الحرب، وظهور بوادر الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي إذ اتجهت كل منهما الى العمل لبناء علاقات مع الدول الاخرى من أجل تشكيل تحالفات وتكتلات تستطيع من خلالها أن تقف بوجه تحالفات القوى الأخرى بما يوجد حالة من التوازن، وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد

كان لبورما نصيب مهم في هذا التوجه اذ احتلت الاخيرة مكانة متميزة من خلال الدور الذي لعبته في تحقيق التوازن بين المعسكرين ، لذلك سعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الى التحالف معها وجرها الى جانبها.تأتي أهمية موضوع البحث من القضايا المهمة التي تستحق الدراسة كونه يتناول جانباً مهماً من جوانب السياسة الدولية وفي مرحلة تاريخية حساسة متناولاً سياسة دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي سعت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى تعزيز نفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي في بورما وإيجاد موطئ قدم لها في تلك المنطقة المهمة ومحاولة منع الاتحاد السوفيتي من فرض هيمنته ومد نفوذه عليها لاسيما بعد ضعف الحكومة البريطانية ، ونجاح الاتحاد السوفيتي في تعزيز وجوده في بعض دول المنطقة ومد علاقات طيبة وتوقيع عدة اتفاقيات مع الحكومة البورمية، لذلك ارتأى الباحث اختيار الموضوع وتسليط الضوء على الاسباب والمبررات التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية لوضع خططها السياسية في بورما.

وقد جاء اختيار عام ١٩٤٨ بداية لموضوع البحث وذلك لان الحكومة البورمية قد حصلت على استقلالها في السنة المذكورة، وتوقف البحث عام ١٩٦١ كونه العام الذي تم فيه القضاء على قوات الكومنتانج المتواجدة في بورما.

اولا: الموقع الجغرافي واهميته الاستراتيجية

تقع بورما (Burma) في الجهة الجنوبية الشرقية للقارة الآسيوية، وتشترك في الحدود مع كل من الصين بنحو(٢,١٨٥) كم من الشمال والشمال الشرقي، ولاوس (٢٣٥) كم من الشرق، وتايلند (٢,٣٢٥)كم من الشرق، والهند (١,٤٥٤) كم من الشمال الغربي، وبنغلاديش (٢٥٨) كم من الغرب، وفي جنوب بورما يمتد ذراع لمسافة (٨٠٠)كم ليرتبط بشبه جزيرة الملايو من الجنوب الشرقي، وتحتوي على شريط ساحلي بنحو (٢,٣٣٠) كم على طول خليج البنغال من الغرب وبحر اندامان من الجنوب، وتحتل بورما مساحة تقدر بحوالي (٦٧٨,٠٣٤) كم ، وتمتد على شكل طولي من الشمال الى الجنوب بنحو (١,٣٠٠) كم ويبلغ عرض البلاد قرابة (٨٠٠) كم ([1]).

امتد النفوذ البريطاني إلى بورما من شبه القارة الهندية ودخلها على عدة مراحل تخللتها بعض الحروب مع الوطنيين بدأت عام ١٨٢٤ وانتهت عام ١٨٨٦بضم بورما إلى الحكومة البريطانية،

وبقيت تحت السيطرة البريطانية المباشرة حتى عام١٨٩٧،إذ أصبحت شؤون بورما تدار بوصفها مقاطعة هندية ([٢])، وعند مطلع القرن العشرين ظهرت بعض الجمعيات البورمية المطالبة بفصل بورما عن حكومة الهند البريطانية ومن اهمها جمعية الشبان البوذيين التي تأسست عام ١٩٠٦ وكان لها دور كبير في تنظيم مظاهرات الطلاب والاضطرابات التي استمرت حتى عام ١٩٣٧ عندما تم فصل بورما عن الهند البريطانية واصبحت تحت السيطرة البريطانية المباشرة([٣]).

شجعت الحكومة البريطانية بورما على زراعة الرز في مساحة تقدر بنحو (٦٥%) من جملة المساحة الكلية بعد أن استصلحت أكثر مناطق دلتا نهر أيراوادي(Irrawaddy)، وقضت على مشاكل الصرف وضعف التربة ، حتى انها احتلت المرتبة الرابعة في تصدير الرز بين دول العالم ، وعرفت بانها "سلة رز آسيا"، وكذلك كانت بورما تنتج كميات كبيرة من المطاط وقصب السكر والشاي، وتغطي الغابات نحو نصف مساحة البلاد وقد وصل انتاج الاخشاب السنوي قرابة (٢٠٠) الف طن في عام ١٩٤٠ ([٤]). تمثل بورما أكبر احتياطي العالم قبل الحرب العالمية الثانية في خام الحديد، فضلا عن وجود مناجم الياقوت الأحمر (Puby) وحجر اليشم (Jede) النادرين في شمال البلاد، أما معدن التنكستن الذي استخرج من منطقة ساريانج (Sariang)، اذ شكل إنتاجه بنحو (٤%) من جملة الإنتاج العالمي، وغدت بورما عام ١٩٤١ من أكبر مناطق الإمبراطورية البريطانية في إنتاج البترول، وقد كان متوسط إنتاج حقولها الشمالية الغربية في بييوماس(Peyuyomas) للمدة (١٩٠٩-١٩٣٩) قرابة المليون طن سنوياً ، فضلا عن انتاج حقول سينجو، وينانجيونج، الواقعة بالقرب من نهر أيراوادي، وحقول شيوك الواقعة إلى الشمال، وكان معظم إنتاجها يصدر إلى الدول الغربية، لذلك حاول الجيش البريطاني إحراق تلك الحقول عند دخول القوات اليابانية الى بورما عام ١٩٤٢([٥])، وكذلك انفردت بورما عن دول جنوب شرق آسيا بامتلاكها ثروة حيوانية كبيرة فأشارت إحصائيات عام ١٩٣٨ إلى إن عدد الخيول فيها بنحو (٥١) ألف رأس، والماشية (٥,١٩٤) ألف رأس، والخنازير (٥٣٠) ألف رأس، والأغنام (٨٢) ألف رأس، والماعز (٢٩٣) الف رأس، والأبقار (١,٠١٨) ألف رأس([٦]).

بقيت بورما تحت النفوذ البريطاني حتى الحرب العالمية الثانية إذ احتلتها اليابان في ١٥ ايار عام ١٩٤٢، وبعد القاء القنابل الامريكية على هورشيما ونكازاكي في ٦و٩ آب عام ١٩٤٥ خسرت الحكومة اليابانية في الحرب العالمية الثانية، وعند استسلام اليابان في ١٥ اب ١٩٤٥ وانتهاء الحرب رجعت القوات البريطانية الى بورما، إلا أن نشوء الحركة الوطنية ورفض عودة القوات البريطانية حتمت على الحكومة الاخيرة الموافقة على استقلال بورما ([٧]).

ثانيا: استقلال بورما

وقع يونو ورئيس الوزراء البريطاني كليمنت أتلي(Clement Attlee) في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٧ معاهدة الاعتراف في بورما كدولة ذات سيادة خارج الكومنولث، وانتهى الحكم البريطاني رسمياً في ٤ كانون الثاني عام ١٩٤٨، وعلى اثرها غادر السير هيوبرت (Hubert) أخر حاكم بريطاني من أراضي بورما، وحدد ذلك اليوم هو يوم الاستقلال الوطني البورمي ([٨])، ونتيجة لذلك عمت الفرحة في جميع إنحاء البلاد، وشعر الأهالي بأن الفجر سيشرق أخيراً على بورما ، وان الاخيرة ستستعيد قريبا مكانتها الاقتصادية لمدة ما قبل الحرب، وجديراً بالذكر درس العديد من المثقفين والزعماء ورجال الاعمال البورميين في لندن، وحافظت تلك النخب على علاقات جيدة مع عدد من الشركات والقطاعات الاقتصادية البريطانية، علاوة على ذلك بدا دستور بورما كأنموذج للعالم فقد دعا لمثاليات وقيم عصرية مثل المساواة الكاملة للنساء والاقليات، ومنح مستوى عال من الرعايا الاجتماعية لجميع مواطني الدولة، وأدان الحرب كأداة للسياسة الخارجية، ومن الملفت للنظر كانت بعض القوانين الدستورية تتجه بشده نحو الاشتراكية لكن القيادات ذات العقلية الديمقراطية أتبعت صيغة البرلمان البريطاني ([٩]). كان للبورميين امال كبيرة للأيمان بنجاحهم بعد أن أنجزوا استقلالهم لكنهم ولسوء الحظ سقطوا ضحية مناورات الحرب الباردة(Cold War) للقوى العظمى، لاسيما عندما بدأت الولايات المتحدة الامريكية بإيلائها اهتماماً خاصاً أخذ الاتحاد السوفيتي كذلك بالسعي الى نشر وتغلغل الشيوعية الى داخل بورما ،وعلى الرغم من انه لم تطأ اقدام جيوش المعسكرين (الغربي والشرقي) الاراضي البورمية لكنها خاضت فيها حرباً اقتصادية ، كان الهدف من تلك الحرب هو لإغراء الاخيرة كي تتخلى عن موقفها المحايد ومن ثم الالتحاق بأحد المعسكرين([١٠])، فضلا عن ذلك

جاءت الحكومة الجديدة الى السلطة مع عدد من القوى السياسية واهمها الشيوعيون او (العلم الاحمر) والاسلاميون والعلم الابيض والانفصاليون، وبسبب التنافس على السلطة ادى الى عدم الاستقرار السياسي في البلاد، ووفقاً للتقارير البريطانية فأنه في اواخر عام ١٩٤٨ كان هناك ما يقرب من (١٥,٠٠٠) معارض يقاتلون ضد القوات الحكومية في بورما ،علاوة على الاقتصاد البورمي الذي كان متدهوراً ولم يتعافى من عمليات السلب اثناء الاحتلال الياباني(١١) والحرب العالمية الثانية، فضلا عن ذلك بقي انتاج الرز اقل بكثير من مستويات ما قبل الحرب الاخيرة، إذ كان نصيب الفرد من الايرادات يوشك بان يكون نصف ما كان عليه اواخر عام ١٩٣٠، وذكرت المؤشرات الاجتماعية بان هناك انخفاض في مستوى التعليم وان اكثر من نصف مليون شاب اختفى من نظام المدارس الثانوية بين عامي (١٩٤٧-١٩٤٩)، وبكل المقاييس السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدت الدولة الوليدة على وشك الانهيار(١٢). ثبت ان الصعوبة الرئيسة التي واجهتها بورما في تجاوز الحرب الباردة بان تكون سياستها حيادية وعدم الانخراط في سياسة الاحلاف والتكتلات الدولية، واشارت وزارة الخارجية البورمية ان حياد بورما كان نابعاً من التعاليم البوذية والخوف من جمهورية الصين الشعبية(١٣)، كما اكد يونو "أنه يمكن ضمان السلام في العالم عندما تكون القوى العظمى في وئام وانسجام" ،ولتحقيق ذلك تبنى الاخير الحيادية وسعى الى استخدام الامم المتحدة كوسيلة لتشجيع السلام العالمي(١٤)، وبعيداً عن اتخاذ موقف انعزالي قام البورميون بدور فعال في الامم المتحدة وصوتوا على بعض المواضيع المهمة في الحرب الباردة لاسيما خلال عقد الخمسينيات، ففي احداث كوريا(١٥)، ايد البورميون التدخل العسكري للأمم المتحدة، لكنهم في الوقت نفسه رفضوا وصف جمهورية الصين الشعبية كدولة معتدية في الصراع(١٦)، وفي ازمة السويس(١٧)، ادانت بورما العدوان الثلاثي على مصر، واستنكرت الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وفي السنة نفسها شجب المسؤولون البورميون بشكل علني الاساليب والهجوم السوفيتي على هنغاريا(١٨) وازاء ذلك اعتقد يونو انه "من خلال التدخل الدقيق والموضوعي لكل حدث فان العالم سيرى بورما كقوة محايدة ذات قيمة تصدر قرارات مستقلة وحكيمة"، فضلا عن ذلك بدت السياسة الحيادية خياراً عمليا بشكل اساسي بسبب الحرب الكورية ،اذ ايقن المسؤولون البورميون ان الحرب الكورية اثبتت أن الامم المتحدة تقدم لهم

الحماية بوجه الهجوم الخارجي دون الحاجة الى الاعتماد على احد المعسكرين في تامين تلك الحماية والاهم من ذلك أزدهر الاقتصاد البورمي لان الحرب الكورية قد ضاعفت بشكل غير معتاد اسعار الرز ،اذ وضعت بورما خططاً تنموية مفصلة خلال الحرب الاخيرة وسعت الى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الامريكية واخذ عدد من القروض التنموية على اساس توقع استمرار ارتفاع اسعار الرز([١٩])، وبدلاً من ذلك عدت القوى العظمى سياسة حكومة رانغون بانها ساذجة وحاول كل منها ان يجرها الى معسكره([٢٠]) .

ثالثا: المساعدات الامريكية لبورما

لم يكن للولايات المتحدة اهتمام كبير في بورما قبل عام ١٩٤٨ وذلك لأنها كانت مشغولة في الحرب الاهلية الصينية (١٩٤٤-١٩٤٩)[٢١]، وانهاء الصراع الهولندي في إندونيسيا (١٩٤٦-١٩٤٩)[٢٢]، والفرنسي في الهند الصينية(١٩٤٦-١٩٥٤)[٢٣]، فضلا عن ذلك واجهت الولايات المتحدة التحديات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في الدفاع عن اوروبا لذلك انها لم تكن لها علاقات كبيرة مع بورما سوى بعض العلاقات الدينية والتعليمية التي تشكلت خلال قرن ونصف من العمل التبشيري([٢٤]).وفي ضوء ذلك كانت بورما تمثل مصدر قلق ضعيف للإدارة الامريكية، وعلى الرغم من ارسال القوات الامريكية اليها خلال الحرب العالمية الثانية إلا أن هدفهم الرئيسي كان هو لفتح الطريق البري الى الصين بدلا من تحرير رانغون عاصمة البلاد([٢٥])، لكنها بعد الحرب الاخيرة مارست بعض الضغوط على الحكومة البريطانية من أجل استقلال بورما خوفاً من التغلغل الشيوعي اليها وفعلا تم اعلان الاستقلال في ٤ كانون الثاني ١٩٤٨([٢٦]).

طلبت الحكومة الوليدة من الادارة الامريكية في ١٩ نيسان عام ١٩٤٨مساعدتها عسكرياً واقتصادياً إلا أن الاخيرة رفضت واكدت لهم بانها ستدرس الطلب بصورة خاصة([٢٧])، وعلى ما يبدو بان الولايات المتحدة كانت تخشى من ان تثير المشاكل مع الشيوعيين، وتجنب الاتهامات عن نفسها بانها دولة "امبريالية" تسعى للسيطرة على العالم، فضلا عن خوفها من أن ينتقل السلاح الى الشيوعيين المتواجدين في بورما، علاوة على ذلك تكفلت الحكومة البريطانية بحماية بورما في معاهدة الدفاع الموقعة في آب عام ١٩٤٧ والتي أعطت الحكومة البريطانية الحق في الحفاظ على بعثة عسكرية في

البلاد([٢٨]). وازاء ذلك طلبت حكومة رانغون في بداية عام ١٩٤٩ ثلاث قروض من الحكومة البريطانية الاول بنحو (١٣) مليون جنيه استرليني لمساعدة الميزانية البورمية التي كانت تعاني من انهيار مالي كبير، والثاني بمبلغ قدره (٩) مليون جنيه إسترليني لشراء حصة ثلث في شركة نفط بورما، اما القرض الثالث (من ١٠ إلى ١٢) مليون جنيه إسترليني لتمويل محصول الرز لعام ١٩٤٩،غير ان الحكومة البريطانية اعتذرت عن تقديم القروض لأنها هي الاخرى كانت تعاني من تدهور اوضاعها الاقتصادية والمالية([٢٩]).وبعد انتصار الشيوعيين وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ اخذت الولايات المتحدة تركز على جيرانها خوفاً من التغلغل الشيوعي اليها ([٣٠])، وبدأ المسؤولون الامريكان بمناقشة برنامج المساعدات الامريكية لبورما عام ١٩٤٩ واتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز حكومة يونو لمواجهة التغلغل الشيوعي الى البلاد وتحسين الوضع الاقتصادي المحفوف بالمخاطر([٣١])، واكد جورج ماكغي (George C. McGhee)مساعد وزير الخارجية لمنطقة الشرق الادنى وجنوب آسيا والشؤون الافريقية بالمساعدة العاجلة للحكومة البورمية، غير أن البعض الاخر كان يرغب بان تعمل الادارة الامريكية على مراقبة الاوضاع في بورما والتعاون مع الحكومة البريطانية لدعم النظام في رانغون وكان على راسهم جورج كينان (George F. Kennan) مدير (PPS) اذ حذر وزير الخارجية الامريكي دين اتشيسون (Dean G. Acheson) في بداية كانون الثاني عام ١٩٥٠ من التورط في بورما ومساعدة الحكومة البريطانية في اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الاستقرار واحباط كل محاولات التمرد الشيوعية([٣٢]).وفي غضون ذلك ارسلت الادارة الامريكية بعثة برئاسة الن غريفن(Allen Griffin) الى بورما لتقصي الحقائق ومعرفة اوضاع البلاد، وخلال اقامتهم في رانغون بين (٢٣ اذار و٤ نيسان ١٩٥٠) اجتمعت البعثة مع وزراء ومسؤولين حكوميين كبار ورجال الاعمال والطلاب وممثلي الاقليات ، واثناء ذلك طلب وزير الخارجية البورمي ساوهوكن هوكي (Sao Hkun Hkio) من غريفن الحصول على قرض امريكي لتمويل مجموعة من المشاريع الاقتصادية والصحية والتعليمية([٣٣]).

أكد الن غريفين أن المساعدات الامريكية ممكنة ويمكنها أن تثبت العنصر الضروري الذي من شانه أن يؤدي الى التحسن السريع في الوضع بأكمله في بورما ([٣٤])، وكانت مقترحاته ارسال

مساعدات قيمتها حوالي (٤) مليون دولار للمشاريع الزراعية، و(٢.٤) مليون دولار للطاقة، و(٢.٣) مليون دولار للصحة، و(١.٨) مليون دولار للتعليم، و(١.٤) مليون دولار للصناعة والنقل والمواصلات، و(١.٤) مليون دولار للسلع، و(١.٢) مليون دولار للمساعدة في التخطيط الاقتصادي لبورما، واوضح بعض المسؤولين الامريكان بان برنامج غريفين هو برنامج ايجابي وله أثر ملموس على المجتمع البورمي، فضلا عن ذلك تم الاتفاق على تزويد بورما بقوارب خفر السواحل في منتصف ايار عام ١٩٥٠ من أجل تحسين أمن الممرات المائية الداخلية في البلاد، وأكدت وزارة الخارجية الامريكية أن تقديم تلك القوارب ستؤدي الى زيادة قدرة الحكومة البورمية على العمليات العسكرية الهجومية ضد الاراضي الخاضعة للسيطرة الشيوعية في وادي ايراوادي ، فضلا عن ذلك فان وجودهما في البلاد من شانه ان يرفع معنويات الشعب وهيبة الحكومة في بورما([٣٥]).أعتقد صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة أن توفير المساعدات الامريكية سيساعد على تخفيض الشكوك البورمية وراء الدوافع الرئيسة للمساعدات الامريكية بشكل عام وهو جر الحكومة البورمية للمعسكر الغربي، فضلا عن ذلك يمكن أن تعزز مكانة حكومة رانغون في الداخل وتجعل من الممكن مقاومة البورميين للجهود الشيوعية في ضم بورما للمعسكر الشيوعي، ومن جانبه اكد ماكغي "أن السيطرة الشيوعية على بورما تمثل انتصاراً كبيراً للصين الشعبية والشيوعية الدولية ،وأن استيلائهم على الرز في بورما هو اعطاء الشيوعيين سلاح اقتصادي قوي في جنوب وجنوب شرق آسيا، فضلا عن تواجد الشيوعيين مع حدود الهند وباكستان والهند الصينية والملايو وتايلند"([٣٦]).بدأت المفاوضات بشان صفقة المساعدات الامريكية الى رانغون في بداية تموز عام ١٩٥٠ وكانت رغبة الادارة الأمريكية أن تتدخل في الشؤون الداخلية لبورما من أجل انجاح تنفيذ برنامج المساعدات، غير أن الحكومة البورمية رفضت التدخل الامريكي ، وأن لا يقوم المقرضون بوضع اي شروط على الاموال المقدمة، وتمخضت المفاوضات عن توقيع الاتفاقية الاولى من نوعها في ١٣ ايلول عام ١٩٥٠ وبموجبها تعهدت الادارة الامريكية بمساعدة بورما بنحو(١٠) مليون دولار امريكي كمساعدات على شكل منح، وكانت الادارة الامريكية تعطي المساعدات من خلال ادارة التعاون التقني(TCA)، وقد بدأت مقترحات تفصيلية لانفاق المساعدات الامريكية في منتصف ايلول والتي غطت قطاع الزراعة والصناعة

والصحة والاتصالات والسكن والتعليم، وفي تشرين الثاني تم نقل عشر سفن بحرية لبورما وقدرت قيمتها قرابة (٣) مليون دولار([٣٧]).أعلنت الحكومة البورمية في شباط عام ١٩٥١ عن سعيها للتعاقد مع شركة استشارية امريكية لمساعدتها في التخطيط الاقتصادي، وفي ايلول عام ١٩٥١ وقعت عقد بقيمة (٣) مليون دولار مع الشركة الامريكية كانبين(Knappen) ، وتعيين خبير امريكي لتقديم المشورة للبنك المركزي، وسعت الحكومة البورمية في حزيران عام ١٩٥٢ الى وضع خططٍ استراتيجية وبرنامج من أجل الحصول على مساعدات امريكية قرابة (٢٥) مليون دولار، واشار المسؤولون البورميون أن بورما تحتاج الى اكثر من (١٠٠) مليون دولار في خمس سنوات اي حتى عام ١٩٥٦([٣٨]).وفي غضون ذلك توقع المحللون البورميون نمو الاقتصاد البورمي نتيجة للقروض الامريكية وللأرباح الهائلة من محصول الرز، لكن سرعان ما اختفى ذلك التوقع الايجابي ففي شهر تشرين الاول عام ١٩٥٢ غيرت الولايات المتحدة اسم ادارة التعاون التقني (TCA) الى الادارة الامنية المشتركة (MSA)، ومن جانبه اعتقد البرلمان البورمي أن تغيير الاسم كان يشير الى أن متلقي اموال الادارة الامنية المشتركة (MSA) كانوا منحازين بشكل واضح الى جانب الولايات المتحدة لان الاخيرة اسمت معاهداتها الامنية الثنائية باسم (المعاهدات الامنية المتبادلة)،وما جعل الامور اكثر سوءاً هو أن الخصوم اليساريين او الجهة المعارضة للحكومة البورمية أثاروا تهمة "ان اعتماد حكومة يونو على الاموال الامريكية برهن أن الاخير أخذ يميل نحو المعسكر الغربي" ، وكذلك كان العديد من المسؤولين الامريكيين اعتقدوا الشيء نفسه، وعلى أثر ذلك ناقشت الكابينة الوزارية لحكومة رانغون العمل على انهاء برنامج المساعدات الامريكية، الا ان فائدة المساعدات الامريكية فاقت في أهميتها انتقادات الجهة المعارضة، لذلك استمرت حكومة يونو ببرنامج المساعدات لكن الوضع لن يستمر إذ أثرت أزمة الكومنتانج على المساعدات الامريكية([٣٩]).

رابعا: أزمة الكومنتانج واثرها على المساعدات الامريكية

بعد انتهاء الحرب الاهلية الصينية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٩ فرت قوات الكومنتانج التابعة لشيانغ كاي شيك(Chiang Kai-shek) من امام القوات الصينية التابعة لماوتسي تونغ (Maotse Tung) اذ تبع الجزء الاعظم من قوات الكومنتانج شيانغ

كاي شيك الى الجزر الواقعة قبالة الساحل الصيني وتأسيس الحكومة الصينية الوطنية في تايوان ، وفي الوقت نفسه توجه قرابة (٢٠٠٠) شخص من قوات الكومنتانج الى بورما بقيادة لي مي (Li Mi) بعدما عبروا الحدود من مقاطعة يونان الى شمال شرق بورما واستقروا في منطقة كينغ تونغ(Kengtung)([٤٠])، واعتقد المسؤولون الامريكيون أن تلك القوات تشكل أساس عسكري وسياسي مهم ضد جمهورية الصين الشعبية، وانشات شبكة سرية لدعمهم بالسلاح ونقلت لهم عدد من الجنود من اليابان وتايوان، إلا أن التأثير الاساسي لتلك القوات كان في بورما إذ زعزعت استقرار الحكومة البورمية وأجبرت الاخيرة على توزيع القوات الحكومية الضعيفة([٤١]).

حذر وزير الخارجية الصيني شوان لاي(Shou En-Lai) في تشرين الثاني عام ١٩٤٩ ان حكومته تحتفظ بحقها في ملاحقة قوات الكومنتانج اينما وجدوا، وأن اي دولة تأوي او تستقبل المسلحين من الكومنتانج يتعين عليها تحمل المسؤولية ويجب أن تتقبل جميع العواقب الناتجة عنها، وعلى أثر ذلك كانت حكومة يونو تخشى من أن تقوم قوات جمهورية الصين الشعبية في نهاية المطاف بمتابعة القوات الصينية الوطنية وستصبح بورما امتداداً للحرب الكورية، لذلك رفضوا في بداية الامر استخدام قوة اجنبية لطرد الجنود الصينيين القوميين او ماتسمى بالفرقة(٩٣) ([٤٢]). اعلن لي مي في مؤتمر صحفي في الاول من حزيران عام ١٩٥٠ "أن قواته لا ترغب بالانضمام الى النظام القومي في تايوان وانها ستبقى في كينغ تونغ وستواصل النضال ضد الشيوعيين في جمهورية الصين الشعبية" ، وفي الوقت نفسه ذكرت السفارة البريطانية "أن وجود قوات الكومنتانج في بورما يعد محرجاً للغاية لان وجودهم سيؤدي الى اثارة جمهورية الصين الشعبية والقيام بملاحقتهم عبر الحدود البورمية"، وبعد أن فشلت الحكومة البورمية من طرد قوات الكومنتانج بالقوة طلبت المساعدة من الولايات المتحدة والضغط على شيانغ كاي شيك ([٤٣]) الا ان الاخير لم يشعر بوجود سبب كاف لإجبار لي مي بالانسحاب من بورما لان الرئيس يونو من وجهة نظر شيك كان متعاطفاً مع الشيوعية إذ أن حكومة رانغون كانت احدى اوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية بزعامة ماوتسي تونغ عام ١٩٤٩ ([٤٤]) .

وفي مطلع عام ١٩٥٢ أتهم الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية الولايات المتحدة في مساعدة قوات الكومنتانج المتواجدين في بورما وأن هناك سفن امريكية تقوم بنقل القوات من تايوان الى بورما، ورداً على ذلك نفت وزارة الخارجية الامريكية تورطها في مساعدة قوات الكومنتانج، واكدت بان التصريحات السوفيتية والصينية تسعى الى التغلغل الشيوعي في بورما([٤٥]).

أشار وزير الخارجية البورمي ساوهوكن في ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٥٢ "أن وجود قرابة(١٠) الاف مقاتل من قوات الكومنتانج في كينغ تونغ وأن حكومة رانغون ليس لديها سيطرة كافية على المدينة، وتعد تلك القوات مصدر ازعاج للحكومة البورمية"، ومن جانبه أوضح السفير الامريكي في بورما وليم سيبالد (William J. Sebald) "بانه من الممكن ان تتوجه الحكومة البورمية الى المعسكر الشرقي"([٤٦]). وازاء ذلك اعلن وزير الخارجية الامريكي اتشيسون "أن مساعدة الولايات المتحدة لقوات الكومنتانج المتواجدين في كينغ تونغ ستجعل علاقتنا اكثر ضرراً مع تلك الدول الاسيوية" ، وان من اهم الخطوات التي قدمها لحل تلك المشكلة هي:-

- يمكن أن تترك الولايات المتحدة الامريكية علاقتها مع قوات الكومنتانج في بورما إلا أن القوات الاخيرة ستبقى مصدر ازعاج للحكومة البورمية.
- العمل على نزع سلاح قوات الكومنتانج واعتقالهم داخل بورما.
- العمل على اعادتهم الى تايوان([٤٧]).

اكد مساعد وزير الخارجية لشؤون الاقصى جون اليسون (John Allison) في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٢ لشيانغ كاي شيك "ان قوات الكومنتانج في بورما اخذت تشكل عبئاً على الادارة الامريكية وعملت على تدهور الاوضاع وزعزعة الثقة بينها وبين الحكومة البورمية، لذا تسعى الولايات المتحدة الى حلها"، غير ان شيانغ كاي شيك رفض سحب قوات الكومنتانج من بورما وذلك لأنه كان يشار الى تلك القوات بشيء من التفاؤل لاسيما من قبل مؤيديهم في حكومة تايوان ([٤٨]). وفي الوقت الذي تسنم فيه ايزنهاور(Dwight D. Eisenhower) منصب رئاسة الادارة الامريكية كانت قوات الكومنتانج قد اصبحت متمركزة بقوة في بورما، ووفقاً لتقديرات الحكومة البورمية قد زادت تلك القوات الى (١٢) الف مقاتل، وتصاعد نشاطهم العسكري في ولاية شان([٤٩])، ومما جعل الامور اكثر سوءاً

هو انه على الرغم من ان تلك القوات قد نفذت عدة غارات على مقاطعة يونان في اوائل عقد الخمسينيات إلا أنها تحولت الى اعمال لصوصية وقطع الطرق العامة، وانخرطت في بيع الاسلحة الى المتمردين وارهاب القرويين واظهرت حماساً اكثر بكثير للسيطرة على تجارة الافيون من تحرير الصين من السيطرة الشيوعية ([٥٠])، ولإرضاء الحكومة البورمية اتخذت الادارة الامريكية موقفاً اكثر شدة تجاه قوات الكومنتانج في بورما وقامت بالضغط على شيانغ كاي شيك وإجلاء قرابة (٣٠٠٠) مقاتل عبر تايلند عن طريق الجو بغية تهدئة الاوضاع في بورما([٥١]) . وجد البورميون صعوبة في فهم أن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن قادرة على اجبار شيانغ كاي شيك بسحب جميع قوات الكومنتانج من بورما ،فضلا عن ذلك سرت بعض الاخبار في رانغون بان الولايات المتحدة كانت توفر الامدادات سراً لقوات الكومنتانج من خلال عملية سرية لـ(CIA) مقرها في تايلند([٥٢])، وقد ادى وجود قوات الكومنتانج الى جانب المساعدات الامريكية لهم وانعدام الرغبة الواضحة لإدارة ايزنهاور في التأثير على تلك القوات في نهاية المطاف الى قيام حكومة رانغون بإلغاء برنامجهم للمساعدات الامنية المتبادلة مع الولايات المتحدة الامريكية([٥٣]) .

خامسا: توقف المساعدات الامريكية لبورما

ارادت الحكومة البورمية الحفاظ على استلام المساعدات من الولايات المتحدة الامريكية لكن المجتمع البورمي وحكومة رانغون لم يكن بوسعهما قبول مساعدة من دولة كانت تساعد عدوهما، لذلك أصدر يونو قرار الغاء برنامج المساعدات في ٣٠ حزيران ١٩٥٣، الامر الذي أثار غضب وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) واصدر تعليماته الى السفير الامريكي وليم سيبالد باعلام الحكومة البورمية "أن المساعدات الامريكية لايمكن فتحها وغلقها بسهولة ... وأن بورما لا تتفضل علينا بقبولها المساعدات الامريكية" ، وجديراً بالذكر كان قرابة(٣١) مليون دولار من المساعدات المعلقة والعديد من المشاريع الجارية، وكذلك أصدرت الادارة الامريكية تعليماتها بسحب الاسطول الامريكي السابع من مضيق تايوان لكي تتعرض الحكومة البورمية لازمة ولعواقب قرارها([٥٤]).

انتقدت الصحافة البورمية قرار الادارة الامريكية بسحب الاسطول السابع من مضيق تايوان واعتقد ساوهوكن أن جمهورية الصين الشعبية من المحتمل أن تنتهز فرصة عدم وجود القوات الامريكية وتتحرك باتجاه بورما بحجة قوات الكومنتانج المتواجدة في كينغ تونغ ، ومن جانبها عدت الحكومة البورمية أن الغاء المساعدات الامريكية أمراً سيئاً ولكنه ليس مدمراً ،وذلك لان اسعار الرز كانت مرتفعة خلال الحرب الكورية فقد انعشت الاقتصاد البورمي وكانت الكابينة الوزارية تتوقع استمرار تلك الاسعار المرتفعة لكن لسوء الحظ أدت نهاية الحرب الكورية الى هبوط حاد في الطلب الدولي على الرز، وخلال الحرب الاخيرة اصدرت الحكومة البورمية ضوابط سعرية ثابتة على الرز من أجل انعاش السوق، لكن عندما انخفضت الاسعار اعتقدت الحكومة أن الوضع كان مؤقتا ولم تعدل الاسعار التضخمية، ونتيجة لذلك قامت اليابان والهند وهما المستوردان الرئيسيان للرز البورمي في البحث عن اسواق اخرى من أجل الحصول على امدادات ارخص، وبحلول الوقت الذي تمكنت فيه الحكومة البورمية من تعديل اسعارها كانت قد خسرت أثنين من أكبر عملائها، فضلا عن ذلك أنتجت جميع دول جنوب شرق آسيا محاصيل رز وفيرة لاسيما خلال عام ١٩٥٤، وكان لدى المزارعين البورميين مئات الالاف من أطنان الرز الزائد، وسعوا للبحث عن اسواق لتصريف الفائض من انتاجهم حتى انهم التمسوا من الولايات المتحدة أن تشتري بعض الرز الموجود لديهم لكن الاخيرة كان لديها فائض قدره مايقارب (٢٠٠) الف طن ولم تستطيع شراء اي كمية خوفاً من اغضاب مزارعي الرز المحليين([٥٥]).ونتيجة لذلك بدأ اقتصاد بورما بالتراجع وما أزم الامور اكثر هو عندما شرعت الولايات المتحدة الامريكية قانون تطوير ومساعدة التجارة الزراعية في منتصف اب عام ١٩٥٤ احتوى القانون على فقرات تتضمن بيع المواد الفائضة الامريكية في الخارج وبأسعار منخفضة، وبذلك تتم مساعدة البلدان الفقيرة والمزارعين الامريكيين في الوقت نفسه ، وقد وصف مجلس الوزراء البورمي القانون بانه مخطط لإغراق فائض المنتجات الزراعية، واعتقد ان الاسعار الامريكية المنخفضة للرز والحبوب بكافة انحاء آسيا سيفاقم من تأثير تدهور سوق الرز في بورما([٥٦]).

سخر نائب رئيس الوزراء البورمي يوكياونيين(U Kyaw Nyein) الذي يعد من قبل وزارة الخارجية الامريكية بانه الشخص المعادي للشيوعية الاكثر قوة في الحكومة البورمية من أصرار السفارة

الامريكية على أن الذي دفع الى تشريع القانون الزراعي هو دوافع انسانية من أجل اطعام الجياع، وحذر كذلك من أنه اذا لم يتغير الوضع فان بورما ستتجه الى الشيوعيين طلباً للمساعدات ،ومن جانبه اخذ دالاس ذلك التحذير على محمل الجد وحدث خلاف بين وزارة الخارجية ووزارة الزراعة الامريكية، فأشار دالاس الى أن عمليات بيع الفائض سيجبر البورميين على الذهاب الى المعسكر الشيوعي غير أن وزير الزراعة الامريكي عزرا تافت بنسون(Ezra Taft Benson) أصر على ان الاسعار الامريكية كانت عادلة ولا تهدف الى زعزعة الاسواق العالمية، لكن سفارة الامريكية في رانغون توقعت بان تكون هناك ازمة بين البلدين شبيه بأزمة الكومنتانج مالم يجرِ القيام بشيء وبأسرع وقت([٥٧]).كان دالاس يأمل في انضمام بورما الى منظمة جنوب شرق آسيا[٥٨] إلا أن الصراع حول السياسة الزراعية وتمسكها بسياسة الحياد منع يونو حتى من دراسة الانضمام الى المنظمة الاخيرة، الامر الذي فاقم المشاكل الزراعية مع الولايات المتحدة الامريكية، وربما كان بامكان دالاس اقناع وزير الزراعة الامريكي عزرا تافت بنسون بمعالجة فائض الرز الامريكي اذا انضمت بورما الى منظمة حلف جنوب شرق اسيا([٥٩])، غير ان لدالاس امل ضعيف بإمكانية تغيير تلك السياسة في الوقت الذي كانت فيه حكومة رانغون تقوم بابعاد نفسها عن سياسة الاحلاف والتكتلات الدولية([٦٠]). وفيما كان الامريكيون يتخاصمون داخلياً حول تأثير مبيعاتهم الزراعية في آسيا انتهز المعسكر الشيوعي فرصة التغلغل ومساعدة الحكومة البورمية.

سادسا: العلاقات البورمية الشيوعية

تعد بورما اول دولة اسيوية اعترفت بجمهورية الصين الشعبية في بداية كانون الاول عام ١٩٤٩ ورداً على ذلك توجه وفداً صينياً الى رانغون لتحسين العلاقات بين الطرفين، وقامت بعثة بين جمهورية الصين الشعبية وبورما عام ١٩٥٢ لحل مشاكل الحدود بين البلدين، وفي ٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٤ زار يونو الصين الشعبية ووقع اتفاقية مع حكومة بكين تقوم الأخيرة بأنشاء معامل صناعية وتقديم المواد الاستهلاكية والمساعدات التقنية وتدريب الكوادر البورمية على ادارة المصانع، وكذلك تم الاتفاق على افتتاح قنصلية في بكين ورانغون والاستعداد لإنشاء خط جوي واعادة حركة المرور عبر الحدود، مقابل استيراد الصين الشعبية الى مايصل (٢٠٠) الف طن من الرز

البورمي([٦١])، ومن جانبه أشار دالاس "بان جمهورية الصين الشعبية قد انتهزت الفرصة للادعاء بانها جاءت من أجل انقاذ الحكومة البورمية بعد أن وجهت الولايات المتحدة ضربة قاضية لاقتصادها"، وبعد الاتفاقية الصينية وقعت بورما اتفاقيات مع دول اخرى، ففي تموز عام ١٩٥٥ كانت قد رتبت صفقات مع تشيكوسلفاكيا والمانيا الشرقية ويوغسلافيا لتصدير الفائض من انتاجها الى تلك الدول ([٦٢]).ومما لاشك فيه ان يونو سعى جاهداً لينأى ببلاده عن التكتلات العسكرية وليحتفظ بالصداقة لكلتاً الكتلتين المتنازعتين، وتماشياً مع تلك الاستراتيجية ارسلت حكومة رانغون وفداً الى الاتحاد السوفيتي في منتصف تموز عام ١٩٥٥ للبحث عن اسواق لتصدير الرز البورمي ، ومن جانبه وافق الاتحاد السوفيتي على مساعدة رانغون، وعقد الطرفان اتفاقية تجارية لمدة ثلاث سنوات تعهدت موسكو بموجبها بشراء حوالي (٦٠٠) الف طن من الرز مقابل الحصول على بعض المنشئات الزراعية والسيارات والآلات الثقيلة والمواد الكيمياوية، وعلى أثر ذلك قام يونو بزيارة الى الاتحاد السوفيتي في (٢١ تشرين الاول –٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٥) التقى بمجموعة من كبار المسؤولين السوفيت ومن اهمهم الرئيس السوفيتي نيكيتا خروتشوف(Nikita Khrushchev)، ورئيس الوزراء نيكولاي بولغانين(Nikolai Bulganin)، ووزير الخارجية فياتشيسلاف مولتوف(Vyacheslav Molotov) ولقي يونو ترحيباً كبير في موسكو، وبعد المفاوضات بين الطرفين اعلن يونو وبولغانين بياناً مشتركاً في ٣ تشرين الثاني اكدا فيه "سيعمل الاتحاد السوفيتي على دعم السياسة البورمية وتعهد بولغانين باستيراد كمية كبيرة من الرز البورمي مقابل المساعدات التقنية"([٦٣])، وفي أعقاب زيارة يونو قام خروتشوف وبولغانين بزيارة بورما في (١–٨ كانون الاول عام ١٩٥٥) ووقفت جموع غفيرة من البورميين على جانبي الطريق للترحيب بالضيوف ،واختتمت الزيارة باتفاقية تجارية أخرى شملت المساعدات التقنية والتنموية والزراعية والصناعية وأكد خروتشوف على بناء وتجهيز المعهد التقني في رانغون، واصدر بياناً مشتركاً في ٨ كانون الاول "اكد فيه الطرفان على العلاقات الودية بين البلدين"([٦٤]).ولتعزيز وتقوية العلاقات بين الطرفين زار النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء السوفيتي انستاس ميكويان(Anastas Mikoyan) بورما في (٣٠ اذار –٢ نيسان عام ١٩٥٦) تمخضت الزيارة عن تمديد الاتفاقية التجارية التي ابرمت في تموز عام ١٩٥٥ لمدة سنتين اخرتين مما تصل

الى عام ١٩٦٠ وبروتوكول ينص على ارسال قرابة (٤٠٠) الف طن سنويا من الرز البورمي الى الاتحاد السوفيتي على مدى السنوات الاربع التالية، واعلن ميكويان ان الاتحاد السوفيتي قد تعهد ببناء وتجهيز مستشفى وفندق ومسرح ومجمع رياضي، ووفقاً للتقرير البريطاني ان بورما تصل اليها مساعدات ما يقرب عن (٥٠) مليون دولار من السلع والخدمات السوفيتية([٦٥]). ويتضح من خلال ذلك أن الحكومة البورمية اخذت تميل الى المعسكر الشرقي الامر الذي اثار مخاوف الولايات المتحدة ولذلك سعت الى استئناف المساعدات الامريكية لبورما.

سابعا: استئناف المساعدات الامريكية لبورما

سمحت اتفاقيات المقايضة التي عقدتها حكومة رانغون مع المعسكر الشرقي بان تستمر بإنتاج المزيد من الرز، وقد بدا واضحاً بان مشاكلها قد حلت، لكن نظراً لطبيعة صفقات المقايضة لم ترتفع مردوداتها الا بنسبة (١٢%) لان الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية عقدا الصفقات بغية جر بورما الى المعسكر الشرقي وليس من أجل تحسين الاقتصاد البورمي بشكل فعلي، لذلك فقد حسنت القليل من البرامج مثل مصنع النسيج الصيني ومصنع الجرارات السوفيتي من البنية التحتية الصناعية لبورما لكن الى حد كبير اظهرت الصفقة مشاريع كبيرة ورنانة يراد منها اثارة الاعجاب بغض النظر عما اذا كانت ستسهم بالنمو الاقتصادي ام لا([٦٦]).كان مجلس الامن القومي البورمي يعتقد أن قبول بورما بحزمة المساعدات التجارية مع المعسكر الشرقي مثل تحولاً خطيراً ومفاجئاً في انحيازها العالمي، لكن حكومة رانغون كانت ترى أنها اتخذت الخطوات الضرورية من أجل المحافظة على الاقتصاد البورمي([٦٧]).

أكد يوكياونايين للإدارة الامريكية "أن بورما اتجهت اولاً الى الولايات المتحدة طلباً للمساعدة لكن بيع محصور الرز الامريكي الى آسيا اجبرهم على عقد صفقات مقايضة مع الشيوعيين" وحتى أنه أبلغ السفير الامريكي سيبالد "أن الحكومة البورمية كانت تفهم أن المساعدات الشيوعية لم تكن تنفع أكثر من تهدئة المشاكل المالية لبورما بصورة مؤقتة"، وكان يتوقع "أن بورما سيتوجب عليها الالتزام اكثر فاكثر مع الشيوعيين لتلبية احتياجاتها وأنها ستسقط نحو المدار السوفيتي في غضون خمس سنوات مالم تقدم الولايات المتحدة الامريكية المساعدة لاسيما في سوق الرز مسلحة بتلك المعلومات"

([٦٨]).وبما أن الولايات المتحدة الامريكية اثبتت عدم رغبتها في مساعدة بورما في استيراد او تحسين اسواق الرز طلبت حكومة يونو في النهاية من الولايات المتحدة تقديم قرض مباشر قدره (٥٠) مليون دولار في ٣١ اب عام ١٩٥٥، وعد البورميون الحصول على مساعدة من الولايات المتحدة امراً ممكناً لان وزارة الخارجية الامريكية قد ضغطت في نهاية المطاف على شيانغ كاي شيك لإعلان ادانة رسمية للزعيم لي مي، وعلى الرغم من بقاء قوات الكومنتانج في شرق بورما إلا أنه أنقطع اي اتصال بينهم وبين تايوان، فضلا عن ذلك دعمت سفارة الولايات المتحدة الامريكية في رانغون المصادقة على القرض مشيرة الى ان بورما ستخوض انتخابات في اذار عام ١٩٥٦، وبدا واضحاً انه مالم تقدم الولايات المتحدة بعض المساعدات فان يونو ربما سيقصى من السلطة، وأكد السفير الامريكي سيبالد أن اي حكومة اخرى ستكون بلا شك اكثر عداء للولايات المتحدة ،وأشار الى أن الشيوعيين كانت لديهم فرصة جيدة في الفوز بالانتخابات ، كما أن سيبالد عد طلب القرض كأول صدع في حيادية بورما المتصلبة من الانسحاب من برنامج المساعدات عام ١٩٥٣([٦٩]).وافق دالاس ورغب في اقرار القرض لكن وزارة الداخلية حالت دون ذلك مؤكدة بان قانون السيطرة على المساعدات الدفاعية المتبادلة لعام ١٩٥٤ والمعروف باسم قانون المعركة كان يمنع الولايات المتحدة من تجهيز الدول العدوة او المتحالفة مع العدو باي نوع من المواد الحربية، وبما أن البورميين كانوا يتحاشون اي نوع من انواع التحالف مع الولايات المتحدة وعقدوا صفقات عدة مع الدول الشيوعية، فضلا عن ذلك فان بورما قامت بشحن مقادير ضخمة من المطاط الى جمهورية الصين الشعبية، لذلك خضعوا وفقا لأحكام ذلك القانون ([٧٠]).بدا النزول عند الطلب الامريكي بايقاف بيع المطاط الى جمهورية الصين الشعبية توقع غير معقول، ورفض البورميون الموافقة على ذلك الطلب لذلك لم يكن أمام دالاس اي خيار سوى اتباع القانون، ومن أجل تجنب قانون المعركة قامت وزارة الخارجية بتقديم مساعدات لبورما من خلال برنامج(PL 480) الذي وضعه قانون تنمية ومساعدة التجارة الزراعية، اخذت تفاصيل ذلك الترتيب بضعة اشهر لكي تكتمل، وفي ٨ شباط عام ١٩٥٦ وقعت الولايات المتحدة الامريكية وبورما اتفاقية (PL 480)،وحسب شروط تلك الاتفاقية تستلم بورما (٢١,٧٠٠,٠٠٠) دولار امريكي على شكل سلع زراعية وبالدرجة الاولى القطن ويدفع ثمن تلك السلع بالعملة البورمية

(الكيات)، وتقوم الادارة الامريكية بعد ذلك باعادة اقراضها الى بورما من أجل تنميتها الاقتصادية ،ومن المفارقة أن المصانع التي شيدتها جمهورية الصين الشعبية تعمل على تصنيع وتجهيز القطن الامريكي، وفي ٢٩ اذار عام ١٩٥٦ تم تقديم مليون دولار من المساعدات التقنية مقابل (١٠) الف طن من الرز ، وشملت خطط اخرى مثل تقديم (٣,٤) مليون دولار قرض لبورما لمساعدة الاخيرة في بناء مركز طبي في رانغون([٧١]). وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية اقرت حزمة المساعدات الزراعية لكنها تخلفت في الحرب الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، ففي كانون الثاني عام ١٩٥٦ قدم الاخير عرضاً بأخذ مايقارب (٥٠٠) الف طن اخرى من الرز البورمي مقابل المساعدات التقنية والمواد الاستهلاكية، وعد ذلك القرض حل لمشكلة فائض الرز المباشر لبورما وجعل البرنامج الامريكي يبدو مجرد قيمة رمزيةوفي الواقع قبل اكتمال الصفقة السوفيتية مباشرة كانت الولايات المتحدة الامريكية قد رفضت أن تأخذ (١٠)الف طن من الرز نتيجة لضغط واضح من المجتمع الزراعي المحلي ، وفي اليوم الذي تلا اكتمال اتفاقية (PL 480) ادرك مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاقصى وولتر روبرتسون(Walter S. Robertson) أن اتفاق المقايضة السوفيتي بدا افضل للجماهير البورمية وادان نجاح تكتيكات الحرب الاقتصادية الشيوعية، ومما جعل الامور اسوء هو قيام السوفيت بإعطاء الرز الى الفيتمن من أجل زيادة نفوذهم اكثر في فيتنام([٧٢]). كان الرئيس يونو يرغب بنهاية صفقات المقايضة واراد للمزارعين البورميين أن يتنافسوا في الاسواق النقدية غير أن المسؤولين البورميين توقعوا أن انتاج بورما من الرز في عام ١٩٥٦ سيتجاوز طلب السوق بمايقارب(٦٠٠) الف طن، ونظراً لعدم وجود خيار أخر تقريبا وافق يونو على صفقة لمدة اربع سنوات عقدها مع الاتحاد السوفيتي تعهد الاخير بمقتضاها بأخذ قرابة (٤٠٠) الف طن من الرز البورمي سنويا مقابل مايقدر قيمته بـ(١٦٠) مليون دولار من المساعدات التقنية لبورما، ووفقا للأسلوب السوفيتي كان لذلك الاتفاق قيمة اكبر كوسيلة دعائية من قيمته كمساعدة تنموية([٧٣]).وعلى الرغم من الرغبة السوفيتية بامتصاص الرز البورمي أستمرت الولايات المتحدة الامريكية بعرض السياسة الزراعية باعتباره موضوعاً اقتصادياً بشكل أساسي كان يؤثر على المزارعين الامريكيين المحليين ،ووضعت وزارة الزراعة خططاً لبيع مايقارب(٥٠٠)الف طن من الرز الى اليابان عام ١٩٥٦ وعندما

أصبح ذلك الترتيب المشترك أمراً شائعاً أخذت وزارة الخارجية الامريكية تخشى من أنهم كانوا في النهاية على وشك أن يخسروا بورما لصالح الشيوعيين، ومن جانبه أكد المستشار الامريكي دوكلس مكارثر الثاني(Douglas Macarthur II) لوزير الخارجية دالاس (نحن ألان لا نواجه أي مشكلة في مجال الشؤون الخارجية ذات أهمية لاي قرار نتخذه بقدر ما يخص المساعدات لبورما وذلك لأنها تقف على مفترق طرق وأن قرارنا قد يكون حاسماً في دفع بورما نحو علاقات اوثق مغ الغرب او الاعتماد على الكتلة الشيوعية وأن بورما هي المفتاح لمنع الهيمنة الشيوعية على جنوب شرق آسيا) ([٧٤]).وافق دالاس وضغط بشدة على وزارة الدفاع لكي تتجاهل بنود قانون المعركة والذي سيعرقل قرض(MSA) الى بورما، وحل الخوف من خسارة المزيد من دول جنوب شرق آسيا لصالح الشيوعية محل المقتضيات او الشروط القانونية، وفي ٢٨ حزيران ١٩٥٦ أبلغ دالاس السفير الامريكي "أن قانون المعركة قد اعيد تفسيره لينطبق بشكل مباشر فقط على الدول المعادية للولايات المتحدة الامريكية بسبب التهديدات المتوقعة للحرب الباردة في بورما المحايدة، وكان بوسع الاخيرة أن تفعل كل ماكانت تريده عند استلامها تلك الاموال"، ومع رفع القيود الملحقة باتفاقيات المساعدات الامريكية اصبح اعطاء قروض اعتيادية لبورما ممكنا، وبدا أن الازمة المالية قد مرت لكن بورما كان امامها طريق طويل لكي تعود الى مكانتها الاقتصادية التي كانت عليها قبل عام ١٩٥٣ ([٧٥]).بقيت مشكلة المساعدات العسكرية في بورما من أبرز المشاكل التي كانت من الممكن أن تسهم في النهاية بخرابها منذ نيل استقلالها عام ١٩٤٨، اذ واجهت الحكومة البورمية صعوبات كبيرة مع قوات المتمردين وقد كانت البلاد تحتوي على مجموعات عدة تتضمن الاقليات العرقية وشيوعيين وبعض من قوات الكومنتانج المتبقية في بورما، ومن حسن حظ حكومة يونو أن جميع تلك المجموعات لم تكن تعمل بانسجام الامر الذي قاد المراقبين الأمريكيين الى اعتبار حكومة رانغون حكومة مستقرة، وفي نهاية تموز عام ١٩٥٦ اخذت تلك المجموعات المتمردة تشكل تهديداً متزايداً للحكومة البورمية، لذلك كانت وزارة الخارجية الامريكية ترغب بإعطاء ما بين خمس الى عشرة ملايين دولار على شكل مساعدات عسكرية مباشرة ،وان تلك الاموال لن تستخدم فقط لمحاربة الشيوعيين فهي ستعزز كذلك من دعم وقوة الجيش البورمي لان الادارة الامريكية كانت تعتقد بان قوات الدفاع المحلي هي التجمع المناهض

للشيوعيين الاكثر أهمية في بورما([٧٦]). كان وزير الخارجية الامريكي دالاس يعتقد أن المساعدات العسكرية المقدمة لمحاربة المتمردين يمكن أن تؤدي الى جر بورما الى المعسكر الغربي، وعلى الرغم من آرائه حول ذلك الموضوع عارضت وزارة الدفاع الامريكية اعطاء مساعدات عسكرية الى بورما التي كانت ترفض التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية وبسبب عدم التوصل الى نتيجة مرضية قامت وزارتا الخارجية والدفاع بطرح الموضوع امام الرئيس الامريكي ايزنهاور من أجل الحصول على حكم نهائي في ٢٠ ايلول عام ١٩٥٦، ومن جانبه وقف الاخير الى جانب دالاس وصادق على المساعدات العسكرية لبورما، لكن من أجل ارضاء وزارة الدفاع طالب بان تقوم بعثة عسكرية امريكية لمرافقة الاسلحة([٧٧]).التزم الأمريكيون باعطاء قائد الجيش البورمي الجنرال ني ون(Ne Win) معدات عسكرية غير أن الجنرال الاخير لم يرغب بتلك المعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية لبورما ، وقد اعطى التأخير فرصة للاتحاد السوفيتي بان يحاولوا التودد واجتذاب الجيش البورمي عارضاً المساعدة ضد المتمردين من قوات الكومنتانج، ومن جانبه قام المارشال جورجي زوكوف (Georgyi Zhukov) بزيارة بورما (١٠-١٥ شباط عام ١٩٥٧) ودعا الجنرال ني ون الى ارسال بعثة عسكرية الى موسكو للنظر الى معداتها قبل اختيار النوعية والكمية التي كان يشعر بانه يحتاج اليها ،وعلى الرغم من أن ني ون كان يكره الاتحاد السوفيتي لكنه استخدم العرض كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة مشيراً للأخيرة أنه اذا لم تكن قادرة على اعطاء مساعدات عسكرية كبيرة وبشكل سريع فانه سيكون مضطراً الى التعامل مع الاتحاد السوفيتي([٧٨]).ومن أجل مواجهة ذلك ارسلت الولايات المتحدة الجنرال كريفز ارسكن (Graves Erskine) لمقابلة الجنرال ني ون في الاول من اذار عام ١٩٥٧، وفي اشارة للصداقة كشف الاخير كل جوانب عمليات بورما العسكرية بما في ذلك مدرستها الاستخباراتية للأمريكيين وبعد عودة الجنرال ارسكن في ٦ اذار قامت الولايات المتحدة بتوفير معدات للشرطة المحلية، ومع ذلك بقي ني ون يشتكي من أنه يريد شيئا اكثر اهمية، وعلى اثر ذلك سعت الولايات المتحدة الى جعل ني ون على اتصال وثيق مع الجيش الامريكي والعمل على تصدير الاسلحة المناسبة للجيش البورمي([٧٩]).وبحلول عام ١٩٥٨ بلغت الاحداث اوجها في بورما عندما كان هناك فشل ذريع في محصول الرز، ونتيجة لتلك الازمة المالية شكل المتمردون خطراً مباشراً اتى

بالتهديد الاكثر خطورة من ولاية كارين اذ كان السكان الاثنيين المحليين المزودين بأسلحة الكومنتانج هددوا بالانفصال، وكذلك الشيوعيون في بورما اتخذوا موقفاً متشدداً بوجه الحكومة، واعتقد المسؤولون الامريكان أن القوات الشيوعية قادرة على الاستحواذ والسيطرة على مناطق واسعة من شمال البلاد وتأسيس جمهورية بورما الشيوعية(٨٠)، لذلك التمس يونو من الولايات المتحدة الامريكية مساعدته خلال تلك الازمة، ومن جانبها انتهزت الولايات المتحدة الفرصة وسلطت المزيد من الضغط على الحكومة البورمية كي تتخلى عن موقفها وسياستها الحيادية وانضمامها الى المعسكر الغربي، وعملت على تأخير المساعدات العسكرية، وعلى أثر ذلك أكدت وزارة الخارجية أن تقديم المزيد من المساعدات غير مجد طالما أن البلاد كانت تضم عنصراً كبيراً موالياً للشيوعيين، وقررت تجنب تقديم اي مساعدات عسكرية لبورما في ذلك الوقت ، وبما أن يونو بدا غير قادر على التعامل مع المشاكل قامت الولايات المتحدة ببناء روابط اوثق فاوثق مع الجنرال ني ون والجيش البورمي، وبحلول شهر اب كان هناك ملحقاً عسكرياً امريكياً يصاحب على الدوام ني ون وكانت وزارة الخارجية تأمل بان الجنرال سيبذل تأثيراً قوياً من أجل الاستقرار والتخلص من الازمة الحالية، ومع تدهور الاوضاع في بورما لاسيما في بداية ايلول عام ١٩٥٨ تلقى ني ون تأكيدات بالدعم من الولايات المتحدة الامريكية ،وفي ٢٦ ايلول عام ١٩٥٨ سيطر بقوة على الحكومة وعين نفسه رئيساً للوزراء، وفي محاولة لتجنب المزيد من عدم الاستقرارتنحى يونو جانباً ووافق علناً على حكومة مؤقتة يراسها ني ون(٨١).دعمت الولايات المتحدة الانقلاب واتخذت ترتيبات سريعة لتقديم المعدات العسكرية التي ستساعد الجيش البورمي في تحقيق مهمته، ومن أجل تحقيق تلك الغاية اتمت الولايات المتحدة اتفاقية المبيعات العسكرية في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٥٨ منحت بموجبها النظام العسكري الجديد في بورما قرابة (١٠,٠٠٠) دولار على شكل معدات عسكرية ، وعلى اثرها دخل ني ون على الفور في برنامج نشط لسحق المتمردين ، وقام بإلقاء القبض على مايقارب (٣٧١) سياسي بحجة أنهم قد ساعدوا الجماعات المتمردة المختلفة، حتى أن الصحافة المحلية لم ترفع صوتها بوجه الحكومة العسكرية، وجراء ذلك حققت ادارة ايزنهاور هدفاً بإبقاء بورما خالية من النفوذ الشيوعي ، وفي اذار عام ١٩٥٩ كانت السفارة الامريكية تعتقد أن ني ون قد نظف حقا رانغون من المعارضين، غير أن الوضع المالي

لبورما أخذ يتدهور باستمرار نتيجة لفشل حكومة ني ون في فهم وأدراك مواضيع السياسة الاقتصادية([٨٢]).وعلى الرغم من أن دالاس ناقش مراراً الحاجة الى معاملة الدول النامية كدول تتمتع بنفس القدر من السيادة لكن عندما واجهته امكانية انحياز الشيوعيين لبورما تدخلت الولايات المتحدة في السياسة البورمية وسمحت للجنرال ني ون بالانقلاب على الحكومة وتنصيب نفسه زعيماً لبورما، وبعد استلام المعدات العسكرية التي سمحت له بتعزيز سيطرته على الحكومة اكد بانه لم يعد لديه اي اهتمامٍ بعد ذلك بالمساعدات العسكرية ،فضلا عن ذلك استمر ني ون بسياسة الحياد ولم ينظم الى سياسة الاحلاف والتكتلات الدولية التي اقامتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ضد التغلغل الشيوعي في المنطقة، وازاء ذلك تراجعت العلاقات بين ني ون والسفارة الامريكية في رانغون بشدة بحيث أن الجنرال طالب اواخر اذار عام ١٩٥٩ باستبدال السفير الامريكي، الا أن وزارة الخارجية رفضت ذلك الطلب وأبلغت السفير وولتر بي مكنوتي (Walter P. McConaughy) بان يعطي اذاناً صاغية لشكاويهم، وتدريجياً فقدت الولايات المتحدة بشكل سريع اي نفوذ قد يكون لها على ني ون، وبقت الحكومة العسكرية مسيطرة حتى الانتخابات البورمية التي جرت في ٦ شباط عام ١٩٦٠ واسفرت عن انتصار يونو ولرابطة حرية الشعب المعادية للفاشية ، وقد حصل على (٥٢%) من الاصوات، واخذ المعارضون (٣١%) من الاصوات، وحصل اتحاد كارين الوطني على (٥%) من الاصوات، وكان عدد المشاركين بالانتخابات قرابة (٦) مليون نسمة مقارنة مع مايقارب (٣,٦) مليون في انتخابات عام ١٩٥٦([٨٣]). وبعد عودة يونو الى منصبه، فضلا عن تأزم ازمة الكومنتانج سعت الولايات المتحدة الى وضع حد لنهاية قوات الكومنتانج المتواجدين في بورما.

ثامنا: الموقف الامريكي من ازمة الكومنتانج ١٩٥٦-١٩٦١

ادركت الولايات المتحدة أن بورما كانت تمثل بوابة محتملة لغزو جمهورية الصين الشعبية لشمال تايلند الموالية للمعسكر الغربي، اذ اكد صناع قرار السياسة الامريكية أن الصين الشعبية في حال استعدت لشن حربٍ ضد تايلند ، فأنه كان من غير الممكن تصور أن حكومة بكين ستضع سيادة بورما فوق الفائدة العسكرية التي ستحصل عليها من فتح جبهة ثانية ضد تايلند، فضلا عن ذلك فان الحصول على تلك الفائدة لم يكن على الصين الشعبية بالضرورة حتى أن تخرق رسمياً حدود ذلك

البلد بل تحصل فقط على شرعنة لإعمالها من الحكومة البورمية، ففي الواقع كان لدى بكين حجة معقولة للحرب من النوع الذي ربما قد برهن أنه مقنع للمجتمع الدولي وهو وجود القوات الكومنتانج في بورما (٨٤). وعلى الرغم من محاولة الادارة الامريكية لإعادة بعض من قوات الكومنتانج الى تايوان عام ١٩٥٣ لم تحقق سوى نجاحاً جزئياً فقط، ووفقاً لذلك فان العلاقات الامريكية والبورمية والتايوانية بدأت تتحسن الى أن سعى شيانغ كاي شيك الى احياء تلك القوات المذكورة على أثر فشل مشروع "القفزة الكبيرة الى الامام"(٨٥)، وما رافقه من تدهور في الاوضاع الداخلية لجمهورية الصين الشعبية، الامر الذي انتهزه الاخير لزعزعة النظام الداخلي لحكومة بكين، وفي شهر تشرين الاول عام ١٩٦٠ بدأ احباط الحكومة البورمية من عدم احراز تقدم حول الموضوع بالغليان، وفي ذلك الشهر وقع رئيس الوزراء البورمي يونو اتفاقية مع جمهورية الصين الشعبية تتضمن الموافقة على القيام بعمليات مشتركة على الحدود ضد قوات الكومنتانج والتي ستسمح لقوات الصين الشعبية بتنفيذ عملياتها على عمق ما يقارب (١٩) كم داخل الاراضي البورمية، وعلى أثر ذلك اصبح لدى حكومة بكين موافقة رسمية لعمل جنودها داخل اراضي بورما الامر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة الامريكية وقامت ادارة جون كنيدي (John F. Kennedy) باتخاذ موقف اكثر شدة مع شيانغ كاي شيك بشأن دعمه لقوات الكومنتانج من الموقف الذي اتخذه الرئيس السابق ايزنهاور(٨٦). ويؤشر ذلك بوضوح التوجه الامريكي الجديد ازاء بورما، وان الولايات المتحدة وضعت نصب عينيها الوقوف عن دعم قوات الكومنتانج ، والحد من تصعيد القوات الاخيرة في بورما.

وازاء ذلك ادرك شيانغ كاي شيك موقف الولايات المتحدة الامريكية من ازمة الكومنتانج وان المساعدات العسكرية والاقتصادية لحكومة تايوان اصبحت في خطر، ولذلك وافق شيك في شباط عام ١٩٦١ على انهاء دعمه لقوات الكومنتانج، ونتيجة التعاون بين الولايات المتحدة والحكومة البورمية والتايوانية تمت اعادة مايقارب (٤٤٠٠) من القوات المذكورة الى تايوان بين اذار ونسيان عام ١٩٦١، ورفض ما يقدر عددهم بالف المغادرة ولكن كجزء من اتفاقه مع الولايات المتحدة قطع شيانغ كاي شيك كل ماتبقى من علاقاته معهم(٨٧). وعلى ذلك الاساس انتهت ازمة الكومنتانج في بورما.

الخاتمة

شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على تكوين نظام دولي جديد لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لتولي الدور المركزي اللازم في سير مجمل العلاقات والشؤون الدولية عبر اعتمادها سياسات ذات سبل متنوعة سياسية واقتصادية وعسكرية، لحماية امن منطقة جنوب شرق اسيا ضد مادعته نزعة التوسع الشيوعي لاسيما بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، والصراع الذي نشب في كوريا عام ١٩٥٠، فضلا عن حركات التمرد المسلحة التي قامت في الوقت نفسه في الهند الصينية والملايو والفلبين وتايلاند والتي اعتقدت الولايات المتحدة بأنها من تدبير الاتحاد السوفيتي وبمساندة منهم، والاهم من ذلك كانت جمهورية الصين الشعبية تمتلك قوة عسكرية كبيرة مقارنة بقوات دول جنوب شرق آسيا، في حين كان باقي حلفاء الولايات المتحدة لا يمتلكون أي قدرة حقيقية على المشاركة الفاعلة، لأنهم خرجوا من الحرب العالمية الثانية وهم منهكوا القوى وغير قادرين حتى على السيطرة او الإبقاء على مستعمراتهم التي بدأت تحصل على استقلالها من سيطرة القوى الاستعمارية التقليدية ولاسيما من بريطانيا وفرنسا.

ونتيجة لذلك تخوفت الولايات المتحدة الامريكية من سقوط دول جنوب شرق آسيا بصورة عامة وبورما بصورة خاصة بيد الشيوعية، لذا ركزت الاستراتيجية الأميركية على تقديم المساعدات لحكومة بورما والتحالف معها، والتي كانت بحاجة ماسة لتوطيد استقلالها من النواحي السياسية والاقتصادية، ومن الأخطار الخارجية المحيطة بها، واعتقد المسؤولون الامريكان بان التقارب واستمرار المساعدات التي يقدمها الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية من جهة وضعف حكومة يونو من جهة اخرى سيؤدي الى التغلغل الشيوعي في بورما ودول المنطقة، ومن جانبها تمسكت الحكومة البورمية بسياسة الحياد وعدم الانخراط في سياسة الاحلاف والتكتلات الدولية واقامة علاقات سياسية ودبلوماسية مع كلا الجانبين طوال مدة البحث، بغية تطوير وتحسين اوضاعها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وتصدير الرز المنتج الرئيسي لبورما لجميع الاطراف.

توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها بان سياسة الولايات المتحدة الامريكية المتمثلة بالمساواة بين الدول ابعد من مجرد رؤية نظرية وغير قابلة للتطبيق لكونها سرعان ما تسحب يدها عندما لاتدعم

تلك الدول اراء الولايات المتحدة الامريكية، وعلى الرغم من ذلك فأن رئيس الوزراء البورمي يونو لم يدعم الشيوعية كما أنه لم ينأ بنفسه عنها بدرجة كافية، ونتيجة لذلك حولت الولايات المتحدة دعمها الى الجنرال ني ون، وعمل نظامه العسكري كحاجز ضد الحريات البورمية ،وكانت الولايات المتحدة الامريكية تغمض عينيها عن السيادة وتقرير المصير عندما جابهت احتمالية التغلغل الشيوعي لبورما

الهوامش والتعليقات

([1])U Khln Win, A Century of Rice Improvement in Burma, Manila,1991,p.1.

([2])Tony Smith, New bottles for new wine: a pericentric framework for the study of the Cold War, Diplomatic History, Vol. 24, No. 4, Autumn 2000، pp. 567–569.

([3])Ibid.p.570.

([4])F.S.V. Donnison, Burma ,New York: Praeger, 1970,p. 237.

([٥]) شيماء عبد الواحد غضبان الأسدي ، الموقف الأمريكي من التوسع الياباني في جنوب شرق آسيا ١٩٣٩-١٩٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب جامعة بغداد،٢٠١٠،ص٢٠.

([٦]) المصدر نفسه، ص ٢٩.

([7])Charles F. Romanus And Riley Sunderland, China- Burma- India Theater Stilwell's Command Problems, Washington,1987,p.54.

([8])Nicholas Tarling, Britain, South-East Asia and the Onset of the Cold War 1945-1950, Cambridge: Cambridge University Press,1998,p.207.

([9])Maung Maung, Burma's Constitution ,The Hague: Martinus Nijhoff, 1959, p. 99.

([10])Donald M. Seekins, Historical Dictionary of Burma (Myanmar), Oxford, 2006, p.57.

([١١]) عدت بورما من أكثر دول جنوب شرق اسيا تعرضاً للتدمير الياباني .للمزيد ينظر. شيماء عبد الواحد غضبان الأسدي ، المصدر السابق، ص ٢١٢.

([12])U Nu, U Nu: Saturday's Son, New Haven, Yale University Press, 1975, p.136.

([13])Ibid., pp. 49-54.

([14])William C. Johnstone, Burma's Foreign Policy: A Study in Neutralism, Cambridge, 1963, p.45.

([١٥]) الحرب الكورية ١٩٥٠ – ١٩٥٣ : قامت كوريا الشمالية بالهجوم على كوريا الجنوبية بتأييد من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية فأدى ذلك إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء الأمم المتحدة، حلت الأزمة بتقسيمها إلى كوريا الشمالية عاصمتها " بيونغ يونغ " و كوريا الجنوبية عاصمتها " سيول " في عام ١٩٥٣ يفصل بينهما خط ٣٨ °.للمزيد ينظر.

([16])Maung Maung, Burma in the Family of Nations ,Amsterdam: Djambatan Ltd, 1956,p. 145.

([١٧]) أزمة قناة السويس: بعد اعلان جمال عبد الناصر عن تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ قررت كل من بريطانيا، فرنسا وإسرائيل تنظيم العدوان الثلاثي في تشرين الاول ١٩٥٦ على مصر و لكل دولة هدفها الخاص، فتدخل الاتحاد السوفيتي بإنذار شديد اللهجة بضرب عواصم الدول الثلاث، فأعلن عن وقف اطلاق النار في تشرين الثاني ١٩٥٦.للمزيد ينظر. مهدي صالح مرعي حسن الدليمي ،اثر الحرب الكورية وأزمة الصواريخ الكوبية على الدور الأمريكي في حلف شمال الاطلسي (الناتو)١٩٤٩-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد ،٢٠١٣، ص١٦٠.

(١٨)ازمة هنغاريا: هيئات التغيرات السياسية في الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين، والحركات القومية للأحزاب الاشتراكية في أوروبا الشرقية، والاضطراب الاجتماعي بسبب الأحوال الاقتصادية السيئة لعامة الهنغاريين الظروف لظهور انتفاضة شعبية دامت من ٢٣ تشرين الاول إلى ٤ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ ، وقد شعر السوفييت بأنهم قد فقدوا سيطرتهم على هنغاريا، لذا أرسلوا دباباتهم وقواتهم الى هنغاريا. للمزيد ينظر.

Barnabas Racz, Hungary And The United Nations 1956 – 1962: A Legal and Political Analysis, Hungary,2007,pp.9-12.

([19])Ibid.,p.144.

([20])Maung Maung, Burma in the Family...,p.140.

(٢١) بدأت بوادر الحرب الأهلية الصينية مع بداية عام١٩٤٤ ، فقد شهد ذلك العام مؤشرات أولية لانهيار تام وأن لم يكن رسميا للجبهة المتحدة الصينية التي اتفق على تشكيلها عام ١٩٣٧ بين الوطنيين والشيوعيين الصينيين، إذ بدء تركيز القوات الصينية سواء الحكومية ام الشيوعية يتجه نحو قتال بعضها الأخر تاركة أمر الاحتلال الياباني للأميركيين ،الأمر الذي استمر حتى انهيار حكومة الوطنيين وانسحابها إلى جزيرة تايوان، وإعلان تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام

١٩٤٩. للمزيد ينظر. زينب جبار شرهان الحسناوي، الموقف الامريكي من الحرب الاهلية الصينية ١٩٤٤-١٩٤٩،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،جامعة البصرة،٢٠٠٨، ص٢٠-١٨٠.

(٢٢)أعلنت الحكومة الاندونيسية في نهاية عام ١٩٤٦ الحرب على القوات الهولندية واستمرت الحرب بين الطرفين حتى تم نقل السلطة من أيدي الهولنديين الى الاندونيسيين في ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٩. للمزيد ينظر.

M. C. Ricklefs, A History of Modern Indonesia Since C.1200, London, 2001, pp.240-286.

(٢٣) بعد فشل المفاوضات بين الفرنسيين والفيتناميين وجه الزعيم الفيتنامي هوشي منه في الثاني من كانون الأول عام ١٩٤٦ نداءً للشعب الفيتنامي دعا فيه للاستعداد لمقاتلة الفرنسيين في جميع انحاء البلاد واستمر الصراع حتى تمكنت القوات الفيتنامية من السيطرة على مدينة ديان بيان فو اخر المعاقل الفرنسية في فيتنام في ٨ أيار عام ١٩٥٤.للمزيد ينظر.

Jacques Dalloz, The War In Indochina, 1945-1954 ,Dublin, 1990, pp.45-112.

(24) Policy statement prepared in the department of state , Washington, June 16, 1950, (FRUS),Vol.VI,pp.234-240.

(25)Christopher Thorne, Allies of a Kind: The United States, Britain and the War Against Japan, 1941-1945, Oxford, 1979, p. 6.

([26])Russell H. Fifield, Americans in Southeast Asia: The Roots of Commitment, New York: Thomas Y. Crowell Company, 1974, p.102.

([27])Appraisal of US National Interests in South Asia, Washington, April 19, 1949, (FRUS),Vol. VI, p. 26.

([28])Donald M. Seekins, Op.Cit.,pp.26-27.

([29])John Darwin, Britain and Decolonisation: The Retreat from Empire in the Post-War World, Basingstoke, 1988, p. 139.

([30])Andrew J. Rotter, The Path to Vietnam: Origins of the American Commitment to Southeast Asia, Ithaca, 1987, p. 46.

([31])Ibid.,p. 191.

([32]) Memorandum by Kennan to the Secretary of State, Washington , January 6, 1950, (FRUS), Vol.I, p. 131.

([33])Samuel P. Hayes , The Beginning of American Aid to South-East Asia: The Griffin Mission of 1950, Lexington,1971, p. 197.

([34]) Record of an Interdepartmental Meeting on the Far East at the Department of State, Washington, 11 May 1950, (FRUS), Vol. VI, pp. 87-91.

([35])Samuel P. Hayes , Op.Cit., p.37.

([36])Donald M. Seekins,Op.Cit.,p.55.

([37])Matthew Foley, The Cold War and National Assertion in Southeast Asia Britain, the United States and Burma, 1948-1962, London,2010,p.87.

([38])Ibid.,p.88.

([39])Donald M. Seekins,Op.Cit.,p.57.

([40])John Prados, Presidents' Secret Wars: CIA and Pentagon Covert Operations from World War II Through the Persian Gulf, Chicago, IL: Elephant Paperbacks, 1996,p. 75.

([41])John W. Garver, The Sino-American Alliance: Nationalist China and American Cold War Strategy in Asia, Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1997, p. 154.

([42])John Prados, Op.Cit., p. 75.

([43])memorandum by the deputy assistant secretary of state for near eastern ,south Asian ,and African affairs (hare) to the assistant secretary of state for far eastern affairs(rusk) , Washington , July 1, 1950, (FRUS),Vol. VI, pp. 244-245.

([44]) Donald M. Seekins,Op.Cit.,p.30.

([45])The charge in Burma(day) to the department of state, Rangoon, January 10,1952, (FRUS),Vol.XII,p.1.

(46)The ambassador in Burma (sebald) to the department of state, Rangoon, October , 22,1952, (FRUS), Vol.XII, part 2, p. 34.

(47)The acting secretary of state to the embassy in Burma, Washington, November 6, 1952 , (FRUS), Vol.XII,p.35.

(48)Ibid., Vol.XII,p.36.

([49])Donald M. Seekins,Op.Cit.,p.29.

([50])Maung Maung , Burma in the Family…, p.145.

([51])Christopher Thorne Op.Cit.,p.6.

([52])The secretary of state to the embassy in the republic of china, Washington, February 19, 1953 , (FRUS),Vol.XII,p.53.

([53])Samuel P. Hayes , Op.Cit., p. 37.

([54])Nancy Bernkopf Tucker, A House Divided: The United States, the Department of State and China', The Great Powers in East Asia, 1953–1961, New York, Columbia University Press, 1990, pp. 43–45.

([55])The charge in Burma (acly) to the department of state ,Rangoon, October 22,1954, (FRUS),Vol. XII,p.233.

([56])The charge in Burma (acly) to the department of state ,Rangoon, October 22,1954, (FRUS),Vol. XII,p.233.

([57])Letter from the secretary of agriculture (Benson) to the president, Washington, march 18,1955, (FRUS),Vol.XXII, pp. 4–5.

(٥٨) منظمة حلف جنوب شرق اسيا، وكذلك أطلق عليها حلف مانيلا نسبة للعاصمة الفلبينية تأسست في ٨ ايلول ١٩٥٤ وانضم اليها ثمان دول (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا واستراليا ونيوزلندا وباكستان وتايلند والفلبين) وكان الهدف الرئيس من تأسيسها هو حماية المصالح الغربية وامن منطقة جنوب شرق آسيا من التوسع الشيوعي. للمزيد ينظر.

Andrew Hall, Anglo-US Relations in the Formation of SEATO, Stanford Journal of East Asian Affairs, Vol. 5 , No 1 ,2005.

([59]) U Nu, Op.Cit.,pp. 248–250.

([60])John Foster Dulles, A Statesman And His Time, New York, 1972, P. 263.

(61)Letter from the secretary of agriculture (Benson) to the president, Washington, march 18,1955, (FRUS),Vol.XXII,pp.4–5.

(62)Rangoon to the State Department, 10 November 1955, 10 November 1955, (FRUS),Vol.XXII.p.27.

(63)Rangoon to the State Department, 10 November 1955, 10 November 1955, (FRUS),Vol.XXII,p.27.

(64)Donald M. Seekins,Op.Cit.,p.57.

(65)Ibid.,p.58.

(66)William C. Johnstone, Op.Cit.,p. 85.

(67)Memorandum of discussion, 269th meeting of the National Security Council, 8 December 1955, (FRUS),Vol.X, pp. 44–64.

(68) Memorandum of a conversation, white house, Washington, June 29,1955, (FRUS),Vol.XXII,pp.12–13.

(69) Memorandum from the deputy assistant secretary of state for far eastern affairs(sebald) to the secretary of state Washington, august 31,1955, (FRUS), Vol. XXII, pp.20–22.

(70) Telegram form the department of state to the embassy in Burma, Washington, October 14,1955, (FRUS),Vol. XXII, pp.25–27.

(71) Ibid., Vol. XXII, pp.25–27.

(72)memorandum from the assistant secretary of state for far eastern affairs (Robertson) to the secretary of state, Washington, February 9,1956(FRUS), Vol. XXII, pp.36–38.

(73) Telegram from the embassy in Burma to the department of state, Rangoon, April 2,1956, (FRUS), Vol. XXII, p.52.

(74) Ibid., Vol. XXII, p.53.

(75) Telegram from the department of state to the embassy in Burma, Washington, June 28 ,1956, (FRUS), Vol. XXII, pp.75–76.

(76) Memorandum from the assistant secretary of state for far eastern affairs (Robertson) to the secretary of state, Washington, July 31 ,1956, (FRUS), Vol. XXII, pp.79–80.

(77) Telegram from the Department of state to the Embassy in Burma, Washington, September 20 ,1956, (FRUS), Vol. XXII, pp.84–85.

(78)Telegram from the Embassy in Burma to the Department of state, Rangoon, march 1,1957, (FRUS), Vol. XXII, pp.92–93.

([79])Ibid., Vol. XXII, pp. 97-98.

([80])Martin Smith, Burma: the Karen conflict, London, 2003,p.259.

([81])Lucian Pye, Politics, Personality, and Nation Building: Burma's Search for Identity, New Haven, 1962 ,pp.16-23.

([82])Matthew Foley,Op.Cit.,pp.137-138.

([83])Donald M. Seekins,Op.Cit.,p.31.

([84])Victor S. Kaufman, "Trouble in the Golden Triangle: The United States, Taiwan, and the 93rd Nationalist Division ,The China Quarterly, No. 166,June2001,p.440.

([٨٥]) أثرت الحرب العالمية الثانية، فضلا عن الحرب الأهلية الصينية والضغوط الاقتصادية خلال الحرب الكورية في تدهور الأوضاع الاقتصادية لاسيما خلال السنوات الأولى من عمر جمهورية الصين الشعبية، لذا عزم ماوتسي تونغ على التحرر وتمهيد الأرضية لتطوير الصين بشكل مستقل عن الاتحاد السوفيتي، وطرح مشروع السير على قدمين عام ١٩٥٨، ومعناه أن يتزامن النهوض الصناعي مع النهوض الزراعي. للمزيد ينظر.

Edward Crankshaw , The Moscow- Peking Clash, London , 1961, pp. 15-17.

([86])Victor S. Kaufman, Op.Cit.,p.450.

([87])Ibid.,p.453.